الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أندرسون (نائب الرئيس) . . . . . (السويد)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-58097 (A)

في غياب السيد أكاريا (نيبال)، تولى رئاسة الجلسة السيد أندرسون (السويد)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد غيدور** (إسرائيل): قال إن الضباط الإسرائيليين يشاركون في دورات عن حفظ السلام نظمتها إدارة عمليات حفظ السلام لأول مرة في عام ٢٠٠٦. وذكر أن حكومته حريصة على أن تساهم ببعض ما لديها من الخبرة العسكرية والدراية الفنية للمساعدة في عمليات حفظ السلام. وأضاف أن بلده تجمَّعت لديه خبرة لا نظير لها في مجالات المراقبين العسكريين وتدريب الشرطة والطب الشرعي وتأمل في أن تزيد مساهمتها في المجالات التي تتولاها الإدارة.

٢ - **السيد العلوي** (المغرب): تكلَّم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فقال إنه يتعيَّن في عمليات حفظ السلام احترام الأهداف والمبادئ التي نُص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات التي أُبرمت في المؤتمرات الوزارية. وذكر أنه ينبغي في عمليات حفظ السلام احترام مبدأي المساواة في السيادة والاستقلال السياسي للدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تدخل أساساً في نطاق الولاية الداخلية للدول. وذكر أنه ينبغي أن يتوافر لهذه العمليات التأييد السياسي والموارد البشرية والمالية والسوقية الكافية وأن تكون هناك ولاية محددة تحديداً واضحاً وقابلة للتحقيق. وقال إنه ينبغي ألا تستخدم عمليات حفظ السلام كبديل للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع وأن من المهم ضمان أن يكون هناك انتقال سلس إلى السلام الدائم والأمن والتنمية بعد انتهاء عمليات حفظ السلام.

٣ - وذكر أن المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين هي مسؤولية الأمم المتحدة وأنه ينبغي أن تعمل الترتيبات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. على أنه أضاف أن الترتيبات الإقليمية تسهم إسهاماً هاماً في السلم والأمن الإقليميين. وذكر أن الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية تحتاج إلى دعم مستمر ومتسق. وأضاف في هذا الصدد أن مؤتمر القمة العالمي طالب بتنفيذ خطة مدتها ١٠ سنوات لبناء القدرات بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وقال إن ارتفاع عدد الضحايا من حفظة السلام في الميدان مازال مصدر قلق حقيقي وأنه يلزم تحديث قدرات حفظ السلام وزيادة أمن وسلامة حفظة السلام عن طريق التكنولوجيا والمعلومات وتعزيز قدرات الاتصال في الميدان.

٤ - وفيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط، قال إن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تؤيد سياسة الرفض المطلق كما أنها ملتزمة بالمحافظة على صورة الأمم المتحدة ومصداقيتها ونزاهتها. وذكر أن ثمة حاجة إلى زيادة قدرة المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام إدارة تتميَّز بالكفاءة والفعالية وتحقيق الأهداف الرئيسية الواردة في خطة الإصلاح. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك في عملية الإصلاح. وأضاف أنه يلزم القيام بمجموعة واسعة من أنشطة بناء السلام لدعم العملية السياسية وأنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تقوم بدور حاسم في تحقيق المزيد من الوعي السياسي وفي دعم عملية بناء السلام في المدى الطويل. وقال إن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تقدِّم أكثر من ٨٠ في المائة من أفراد عمليات حفظ السلام في الميدان وأنها ملتزمة بزيادة مساهماتها. على أنه أضاف أن من الضروري معاملة جميع البلدان المساهمة بقوات على قدم المساواة وأنه يجب إشراك هذه البلدان إشراكاً كاملاً وفي وقت مبكِّر في جميع جوانب ومراحل عمليات حفظ السلام التي تتولاها

الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل جهودها في التصدي للاختلال الحالي في التمثيل الجغرافي بالمقر وفي الميدان لتصحيح وضع البلدان المساهمة بقوات غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وأضاف أن الدول الأعضاء في الحركة ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في وظائف الرتبة الفنية وأن من الضروري العثور على المرشحين المؤهلين لشغل الوظائف العليا للبعثات من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بتعيين الموظفين المدنيين ذكر أن من المهم الحفاظ على التمثيل الجغرافي المتوازن والعادل.

٥ - **السيد حسن** (الأردن): قال إن من المهم، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام، مواصلة تنفيذ خطة الإصلاح بغرض تعزيز وتحسين القدرة على إدارة عمليات حفظ السلام وتحقيق الانتقال الأمثل إلى بناء السلام. وذكر أنه ينبغي استخدام عنصر يتعلق بسيادة القانون والأخذ بنهج كلي في إصلاح قطاع الأمن في مرحلة مبكرة من مراحل حفظ السلام. وأضاف أن حكومته تؤيد الاقتراح الخاص بإدخال إصلاحات أساسية على الطريقة التي تنتهجها إدارة عمليات حفظ السلام في تعيين المشاركين في هذه العمليات وتوفير قدرة كبيرة من حفظة السلام المدنيين. على أنه أضاف أن من المهم إجراء مزيد من المناقشات بشأن طبيعة مشاركة المدنيين في حفظ السلام. وقال إنه يتعيَّن إدخال تحسينات كبيرة على القدرات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنه يمكن استخدام الرصد والمراقبة التقنيين لزيادة الأمن في المناطق التي تضطرب فيها الأمور إلى حدٍ يصعب معه الرصد الأرضي. وفيما يتعلق باتهامات الاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام، قال إن حكومته تتطلع إلى مذكرة التفاهم النموذجية المُنقَّحة، ومفهوم ضباط التحقيقات الوطنيين، والاستراتيجية الشاملة فيما يتعلق بالضحايا. وقال إن من المجالات الأخرى التي تبعث على القلق تنظيم الاجتماعات المشتركة بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المشاركة بقوات. وأضاف أن هذه الاجتماعات كان الغرض منها هو القيام بمناقشات صريحة وتبادل صريح للآراء ولكنها ركَّزت في المقام الأول على بيانات الإحاطة التي تقدمها الإدارة. وقال إنه يتعيَّن على جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها كاملة وفي مواعيدها وبدون شروط مع مراعاة المسؤولية الخاصة التي يتحملها أعضاء مجلس الأمن الدائمون، كما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ - ٤).

٦ - **السيد ماكنغو** (جنوب أفريقيا): قال إنه ينبغي القيام بعمليات حفظ السلام بطريقة تحترم مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي ووحدة الأراضي في جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي هي أساساً من الاختصاص الداخلي للدول التي يتعلق بها الأمر. وأضاف أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هي من اختصاص الأمم المتحدة ولكن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي قد قامت بمساهمات هامة. ورحَّب بالمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في تطوير قدرات حفظ السلام في الاتحاد الأفريقي، ولكنه أشار إلى أن من الضروري تخصيص الموارد الكافية لضمان أن يتوافر لحفظة السلام الدعم اللازم للقيام بمهمتهم. وذكر أنه ينبغي للإدارة أن تواصل العمل مع الدول الأعضاء لتيسير تنفيذ برنامج الإصلاح. على أنه أضاف أنه لا يمكن الاستمرار في وضع يتولى فيه ١٢ مخططاً عسكرياً فقط التخطيط لقوة موزعة يبلغ عدد أفرادها ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ فرد موزَّعين على مختلف البعثات. وأضاف أن تعزيز القدرات العسكرية يتطلب تحسين التمثيل الإقليمي على مستويات الإدارة العليا. وقال إن قدرة الاستجابة السريعة ما زالت عاملاً رئيسياً في عرقلة عمليات حفظ السلام وأنه ينبغي للدول الأعضاء بحث هذا المفهوم في سياق القدرات المختلفة للدول. وأضاف أن اللجنة الخاصة سلَّمت

بأهمية الاستراتيجيات الشاملة وأن حكومته ترحِّب بإنشاء عناصر شرطة مدنية.

٧ - وقال إن حفظة السلام مازالوا يعملون في ظروف خطيرة، وهذه حقيقة يؤكدها أن عدد الضحايا بلغ ٧٢ ضحية في عام ٢٠٠٦. وطالب جميع الأطراف بالامتناع عن القيام بأية أعمال قد تُعرِّض حياة حفظة السلام للخطر، ورحَّب بالتدابير المحسَّنة لتبادل المعلومات بين البلدان المساهمة بقوات والقادة في الميدان. وفيما يتعلق بالادعاءات الخاصة بالاستغلال الجنسي، قال إن من المهم التركيز على الوقاية لأن هذا النوع من السلوك يقوِّض الثقة في الأمم المتحدة. وذكر أن حكومته أعدَّت برامج تدريبية لتشكيل مواقف أفراد حفظ السلام وأنه يجري التحقيق في جميع الادعاءات الخاصة بالاستغلال الجنسي دون إبطاء. وأضاف أنه تُتخذ الإجراءات التأديبية المناسبة ضد من تثبت إدانتهم. وقال إن حكومته ترحب بالجهود المبذولة لوضع معايير عالمية لضمان محاسبة موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات وبتقرير فريق الخبراء القانونيين الأول الذي عيَّنه الأمين العام والوارد في الوثيقة A/60/980. وفيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها حفظة السلام، قال إنه ينبغي للإدارة أن تواصل جهودها من أجل تنفيذ الجانب المتعلق بالوقاية في استراتيجياتها الشاملة. وأضاف أن من المهم سد الثغرة الموجودة بين حفظ السلام وبناء السلام. وقال إنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام وللجنة بناء السلام العمل على الأخذ بنهج متكامل يتوخى منع الصراع وإدارته إذا وقع وتطوير قدرات المؤسسات الاجتماعية.

٨ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن استمرار زيادة الطلب على عمليات حفظ السلام هو تصويت بالثقة في الأمم المتحدة والاطمئنان إليها والإيمان بها. وذكر أن طبيعة ونطاق حفظ السلام قد تطوَّر تدريجياً وأن ثمة احتياجاً متزايداً لحفظة السلام المهنيين والمزودين تزويداً جيداً. وأضاف أن المهام المعقَّدة تتطلب مستوى أفضل وأكثر فعالية من الإدارة والتنظيم والتخطيط والوزع والسوقيات. وذكر أن من الضروري ضمان الالتزام السياسي للدول الأعضاء إزاء حفظ السلام وأية عملية معيَّنة لضمان حصول البعثات على الموارد الكافية التي يتم توفيرها في حينها. وأضاف أن افتقار بعض البعثات إلى الموارد الكافية يؤثر على فعاليتها ويهدِّد أمن وسلامة حفظة السلام. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل برنامجها الإصلاحي في المقر وفي الميدان وأن تأخذ بنهج شامل فيما يتعلق بمنع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. وقال إن الأمم المتحدة تكون في كثير من الأحيان هي الوسيط الوحيد المطمأن إليه وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم السياسي المستمر لهذا الدور. على أنه أضاف أن هذا الدعم ينبغي أن تقابله المعاملة غير التمييزية وعلى قدم المساواة من جانب الأمانة العامة.

٩ - وقال إن باكستان تؤيد جهود الإصلاح الساعية إلى تحسين إدارة أنشطة حفظ السلام، بما في ذلك جميع الأطراف الفاعلة وخاصة البلدان المساهمة بقوات. وذكر أن هذا النقص في تمثيل البلدان المشاركة بقوات على المستويات القيادية العليا ينبغي علاجه. وقال إن مما يبعث على الأمل أنه قد ظهرت شراكات من خلال الأخذ بنُهج شاملة بما في ذلك نهج البعثات المتكاملة. وذكر أن إنشاء لجنة بناء السلام هو أحد هذه النُهج وأنه يبعث على الأمل في تنفيذ استراتيجيات فعَّالة لحفظ السلام. على أنه أضاف أن الشراكات الإقليمية، وخاصة مع الاتحاد الأفريقي، ينبغي تعزيزها. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها، وأن تستخدم قدرتها فيما يتعلق بحفظ السلام فيما يعزز دورها في منع المنازعات وتسويتها.

١٠ - وقال إنه ينبغي توفير كوادر مدنية لحفظ السلام على أساس التوزيع الجغرافي العادل لضمان توفير القدرة الكافية لعمليات حفظ السلام بجميع جوانبها. وذكر أن من المهم

أيضاً الاتفاق على المعايير والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بسياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي.

١١ - وقال إن باكستان، باعتبارها إحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات على مدى السنوات القليلة الماضية، يقلقها أن قيام الأمم المتحدة بالبدء في عمليات حفظ السلام بدون تأييد الحكومات الوطنية يمكن أن يضعف الدعم العالمي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأضاف أنه يتعيَّن على اللجنة أن تناقش بالتفصيل، مع مجلس الأمن ومع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة، إرسال حفظة السلام ومفهوم وجود ولاية قوية واستخدام القوة.

١٢ - **السيد هنغر** (سويسرا): ذكر أنه لا يمكن أن يتحقق سلام قابل للاستمرار بالوسائل العسكرية وحدها، وأن من الأمور البالغة الأهمية الحفاظ على وجود صلة قوية بين الجانب التنفيذي والجانب السياسي للبعثات. وأضاف أن وفده يرحب بأية تحسينات في أساليب عمل اللجنة وزيادة عدد الاجتماعات، ولكن القلق يساوره فيما يتعلق بكفاءة هذا العمل ويشجِّع اللجنة على تحديد الأولويات وتوفير الوقت اللازم للتحضير للاجتماعات.

١٣ - وقال إن سويسرا تؤيد مجالات الإصلاح الخمسة ذات الأولوية التي حددتها إدارة عمليات حفظ السلام وترحب بالجهود المبذولة لوضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات. وأضاف أن من المهم وضع برامج موحَّدة للتدريب ونماذج للسلوك لأن وجود مبادئ توجيهية واضحة أمر ضروري لنجاح العمليات. وقال إنه ينبغي للإدارة وللبلدان المساهمة بقوات أن تواصل جهودها لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتدريب لمنع الاستغلال الجنسي من جانب المدنيين والعسكريين في عمليات حفظ السلام.

١٤ - وقال إن من الضروري الانتهاء من عملية اختيار أفراد قدرة الشرطة الدائمة لضمان أن تضم أفراداً يتمتعون بالكفاءة العالية ويمكن الاعتماد عليهم. وذكر أنه يتعيَّن تعزيز القدرات التي يمكن وزعها بسرعة بما يضمن نجاح عمليات حفظ السلام، وأن هذه العمليات يمكن تعزيزها بتحسين التخطيط المتكامل حيث يمكن لجميع الشركاء الاستراتيجيين أن يتعاونوا على نحو بنَّاء يتسم بالشفافية. ودعا اللجنة إلى تناول مسألة البعثات المتكاملة والشراكات من خلال زيادة تعاونها مع لجنة بناء السلام. وقال إنه ينبغي للإدارة أيضاً أن تزيد تعاونها مع مكتب دعم بناء السلام.

١٥ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إن زيادة الطلب على البعثات وتعقيد هذه البعثات يجعلان وجود قدرة احتياطية ووحدات شرطة يمكن وزعها بسرعة أمراً ضرورياً. وذكر أنه لكي يمكن تعبئة الموارد وإنشاء قدرة شرطة احتياطية وقوة احتياطي استراتيجية ينبغي للإدارة وللجنة بناء السلام تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وأضاف أن كازاخستان تعمل على تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

١٦ - وذكر أنه ينبغي أن تدار عمليات حفظ السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولمعايير حفظ السلام الأساسية، بما فيها موافقة الأطراف المعنية وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. ورحَّب بالإجراءات التي اتخذت لتصحيح حالات سوء السلوك والاستغلال من جانب أفراد حفظ السلام بالبعثات الميدانية، وأعرب مرة أخرى عن تقيُّد حكومته بالالتزامات المتعلقة بحفظ السلام واستعدادها لتوفير ما يلزم من الأفراد والمعدات.

١٧ - **السيدة جول** (النرويج): قالت إن الزيادة الكبيرة في عدد البعثات التي توفدها الإدارة هو تعبير عن الثقة المتجددة في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ولكن هذه الزيادة تفرض ضغوطاً لم يسبق لها مثيل على

الموارد البشرية والمالية للأمانة العامة وللدول الأعضاء. وذكرت أنه يتعيَّن على الدول الأعضاء أن تتأكد من أن المنظمة تواجه هذه الزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلام بطريقة ناجحة.

١٨ - وذكرت أن الوزع السريع لفرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يدل فقط على مدى اتساع نطاق المهام التي تواجهها الأمم المتحدة ولكنه يدل أيضاً على الالتزام المتجدد للدول الأوروبية ويتيح فرصة لمعاودة الدول الغربية الاشتراك في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وأضافت أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي الخطوة الأولى للنرويج في اتجاه زيادة التزامها بحفظ السلام؛ وأنها تخطط للتركيز على دارفور كخطوتها الثانية. وأضافت أن الإصلاح كما حدده تقرير الأمين العام (A/60/640) ضروري لتعزيز الالتزام المتجدد.

١٩ - وذكرت أن التنظيم الحالي لإدارة عمليات حفظ السلام لا يعكس الدور الحيوي لعنصرها العسكري، وخاصة خلال المرحلة الأولى من معظم العمليات. وأضافت أن التصدي لهذه المشكلة سيكون أمراً ضرورياً لزيادة استقرار وأمن أفراد الأمم المتحدة في الميدان. وقالت إنه يتعيَّن أن يكون النظام أكثر مرونة، بحيث تعطى لقائد القوة سلطة أكبر فيما يتعلق بالقرارات التنفيذية. وذكرت أن مراكز العمليات المشتركة ومراكز تحليل البعثات المشتركة ضرورية وينبغي إنشاؤها. وأضافت أن النرويج ترحب بالنهج المتكامل فيما يتعلق بالبعثات وتؤيد التكامل في عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة.

٢٠ - وذكرت أن النرويج تعتبر أن من الأوليات إقامة الشراكات مع المنظمات الأخرى وأنها تؤيد بقوة تعزيز التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وقالت إنها تؤيد أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وأضافت أن بلدها يأمل في توسيع تعاونه مع الاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز سفارته في أديس أبابا وأنه يُجري بالفعل حواراً مع الاتحاد الأفريقي بشأن ما يمكن تقديمه من دعم لتطوير البُعد المدني للقوه الاحتياطية الأفريقية.

٢١ - ورحَّبت بإنشاء قدرة شرطة احتياطية وأشارت إلى أن مستشار شرطة برتبة عالية سينضم إلى بعثة بلدها في نيويورك لزيادة قدرتها على متابعة الجوانب المدنية لإصلاح قطاع الأمن. على أنها أضافت أنها قلقه للانخفاض النسبي في عدد النساء في وظائف الإدارة العليا للإدارة؛ وقالت إن من المهم في هذا الصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن. وكررت، في النهاية، تأييد النرويج لمواصلة الجهود المبذولة لمنع الاستغلال الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام ولتعزيز عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيدة على** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة ريو فقالت إنه يتعيَّن على الإدارة، إزاء زيادة الطلب على عمليات حفظ السلام، أن تكيِّف استراتيجياتها تبعاً لذلك وأن تعزز قدرتها على الاستجابة لحقائق الوضع في الميدان. وذكرت أن مجموعة ريو، سعياً منها للحفاظ على سمعة حفظة السلام المتفانين، تؤيد كل التأييد سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي. وأضافت في هذا الصدد أنه ينبغي تعزيز قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق العدالة لجميع الأطراف المعنية.

٢٣ - وقالت إن مجموعة ريو ترحِّب بالتقدُّم الذي تحقق على جبهة الإصلاح في وضع المبادئ والسياسات المتعلقة بحفظ السلام، وترحب بالجهود التي بُذلت لتعزيز التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وذكرت أن من الضروري أيضاً أن تواصل الإدارة الحوار التفاعلي وتقديم بيانات الإحاطة، مما سيؤدي في النهائية إلى تحسين نوعية

عمليات حفظ السلام. وأضافت أنه ينبغي تعزيز الشراكات مع المنظمات والوكالات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التكيُّف مع الطبيعة المتغيرة للصراع. وأثنت في هذا الصدد على الجهود المبذولة لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية. وقالت إن التعاون مع هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يزيد تبادل المعلومات ويعزز قدرات الإنذار المبكر. وذكرت، أخيراً، أن تعيين المدنيين ما زال أمراً صعباً، ولكن مجموعة ريو ترحب بالتدابير التي اتخذتها الإدارة ومكتب إدارة الموارد البشرية لجعل هذه العملية أكثر فعالية، كما شجَّعت الجهود المبذولة لتحسين معايير التدريب بالنسبة لأفراد حفظ السلام.

٢٤ - وقالت إن مجموعة ريو تثني على دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تعزيز السلم والنظام الدستوري، وإقامة مؤسسات الحكم، ودعم التنمية في المدى الطويل. وأضافت أن نجاح هذه الجهود المبذولة لضمان الاستقرار والمصالحة السياسية تحتاج إلى زيادة الموارد البشرية والمالية. وقالت إن من الأمور البالغة الأهمية، لهذا السبب، توفير التمويل الكافي للإدارة.

٢٥ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن التوسع الكبير في دور بعثات حفظ السلام قد ألغى عملياً التفرقة بين حفظ السلام وبناء السلام. وذكر أن العمليتين هما الآن متداخلتان في جوهرهما وتكمّل كل منهما الأخرى، لأنه قد تبيّن أن نصف البلدان الخارجة من حروب عادت إلى العنف خلال خمس سنوات. وذكر أنه منذ الثمانينيات تسهم بنغلاديش بنحو ٦٠ ٠٠٠ من حفظة السلام فيما يقرب من ٤٠ عملية في نحو ٣٠ بلداً. وأضاف أن إدارة عمليات حفظ السلام أحسنت صنعاً بانتهاجها نهجاً متكاملاً فيما يتعلق بسلامة وأمن حفظة السلام وهي مسألة تعلو أهميتها على أهمية أي شيء آخر. وقال إن بنغلاديش نفسها فقدت ٨٠ من أبنائها وهم يؤدّون واجبهم في عمليات حفظ السلام.

٢٦ - وذكر أن الأمم المتحدة تعمل باستمرار على زيادة قدرتها على الاستجابة للزيادة غير المسبوقة في عدد عمليات حفظ السلام وفي الطلب عليها، ولكن قدرتها على مواجهة ذلك تخضع لاختبار مرير. وأضاف أن لجنة بناء السلام، التي ستقوم تدريجياً بإضفاء الطابع المؤسسي على عملية حفظ السلام ينبغي لها أن تركِّز على توجيه من يشغلون المراكز الرئيسية إلى مساعدة السلطات الوطنية في جهود الإنعاش المباشر من أجل تمهيد الطريق لأعمال البناء في المدى الطويل. وأضاف أن مكتب دعم بناء السلام له دور حاسم باعتباره الأمانة المطلعة للجنة وهمزة الوصل بينها وبين الأمين العام. وأضاف أن من المهم في عملية بناء السلام كلها توفير المؤيدين للسلام من بين المدرسين والمحامين والقادة الدينيين الذين يمكنهم أن يكونوا حلقات وصل على الصعيد المتوسط بين القواعد الشعبية والصفوة. وقال إن إقامة شراكة بين جميع أصحاب المصلحة وبين كل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ستكون مسألة حاسمة.

٢٧ - وقال إن مجتمعات ما بعد الصراع يجب أن تتولى تقرير مصيرها بنفسها معتمدة على مواردها الفكرية الخاصة بدعم مادي من الخارج. وذكر أن الأفكار التي تنبع محلياً - مثل تقديم القروض الصغيرة في بنغلاديش وهي الظاهرة التي لقيت مؤخراً اهتماماً واسعاً - هي وحدها التي تستطيع تغيير أوضاع المجتمع وتضع الأمم على طريق النهوض.

٢٨ - على أنه ذكر أنه مما كان مخيِّباً للآمال أن تُلَطَّخ سمعة عمليات حفظ السلام ومنجزاتها التي تحققت بشق النفس بما يُدَّعى ارتكابه من استغلال جنسي من جانب بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وما يُدّعى حدوثه من أعمال الفساد في عمليات الشراء في الميدان وفي المقر. وأضاف أن ثقة الرأي العام لا يمكن تركها تتبدد على هذا النحو، ومن ثم ينبغي التصدي لهذه الانحرافات بكل شدة.

٢٩ - وقال إن الإدارة تستحق الثناء لما قامت به من تطوير لوظائفها فيما يتعلق بالتعيين والتخطيط ولقيامها بإنشاء فرع لأفضل الممارسات واحتفاظها بقوات استراتيجية على أهبة الاستعداد للوزع. وذكر أن دائرة التدريب المتكامل بالإدارة، وهي الدائرة التي تجمع بين المدربين العسكريين والمدنيين والمدربين من أفراد الشرطة في المقر وفي الميدان، ستؤدي يقيناً إلى زيادة قدرة الإدارة في هذا المجال. وأضاف أن نجاح أية بعثة لحفظ السلام يتوقف على الشراكة الجيدة التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والإدارة، مع التشاور المستمر في كل مرحلة.

٣٠ - وقال إن التحدي الذي يواجَه اليوم هو الربط بين تحقيق السلام وحفظ السلام وبناء السلام في سلسلة سلسة من الأنشطة المتتابعة المتكاملة على المستوى المحلي بصفة أساسية ولكن مع تقديم الدعم اللازم من الخارج.

٣١ - **السيد زامسكي** (الاتحاد الروسي): أثنى على ما تحقق من تعزيز قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة كلها على تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها، دون مساس بميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي. وذكر أنه يتعيّن على الأمم المتحدة أن تواجه الطلب المتزايد على قوات حفظ السلام وأن تقوم في الوقت نفسه بالإصلاح الذي طال انتظاره لعمليات حفظ السلام. وذكر أن بعض الإصلاحات قد أثمرت بالفعل، مثل التخطيط الدولي المتكامل لعمليات حفظ السلام في كل مرحلة من المراحل، وتحسين الخبرة العسكرية بالنسبة للقرارات المتعلقة بمنع المنازعات وتسويتها وزيادة التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية.

٣٢ - وأعرب عن أسفه لأن المنظمة لم تستفد الاستفادة الكاملة من بعض أرصدتها الجديدة، وخاصة لجنة الأركان العسكرية، التي لم يُستفد بها كثيراً. ووجّه الانتباه في هذا الصدد إلى الخلايا العسكرية الاستراتيجية التي أنشئت بمبادرة من الأمانة العامة. وقال إن من السابق لأوانه التوصُّل إلى أية نتيجة فيما يتعلق بنجاح هذه التجربة، ولكنها ما كانت لتتم بدون التشاور المسبق مع جميع الدول الأعضاء التي يتعلق بها الأمر، لأسباب ليس أقلها تجنُّب تقويض نظام الإدارة الحالي لبعثات حفظ السلام.

٣٣ - وقال إنه يتعيّن على أفراد حفظ السلام أن يلتزموا بأعلى مستويات السلوك. وذكر أن أعمال الاستغلال الجنسي تقوّض الثقة في الأمم المتحدة ويتعيَّن معاقبة مرتكبيها. على أنه أضاف أن هذه المسألة، على أهميتها، لا ينبغي أن تطغى على المسائل الأخرى التي تواجهها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، مثل الحاجة إلى ضمان أمن أفراد حفظ السلام - سواء في الوحدات الوطنية أو بين الموظفين الدوليين - أو سوء استخدام المراقبين العسكريين الموجودين ببعثات الأمم المتحدة. وذكر أنه كانت هناك حالات طُلب فيها إلى المراقبين العسكريين القيام بأعمال الاستخبارات العسكرية. وأضاف أن حياد المراقبين العسكريين لا ينبغي أن يكون محل شكّ. وشدّد في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة في استعراض جميع المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة، لأن توصياتها تحدّد اتجاه سياسة حفظ السلام في المستقبل. وذكر أنه مما يؤسف له، لهذا السبب، أن الدورة الموضوعية التي عقدتها اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٦ لم تستطع إكمال برنامج عملها. وأضاف أن السبب فيما يبدو هو أن الوفود ظلّت تقدّم مقترحات جديدة لإسهامها في مشروع التقرير حتى اللحظة الأخيرة. وقال إنه ينبغي تنظيم الدورة على وجه أفضل، وإن كان لا يجوز عرقلة عمل اللجنة الخاصة بأي شكل، سواء بالاستغناء عن المناقشة العامة أو بإهمال العمل في إعداد مشروع التقرير.

٣٤ - وذكر أن موضوع حفظ السلام احتل مكاناً بارزاً في مداولات قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في سان بطرسبورغ. وأضاف أن تقرير مجموعة الثمانية وغيرها من الجهات المانحة الرئيسية بشأن تعزيز قدرة حفظ السلام في أفريقيا قُدّم إلى وزراء خارجية المجموعة. وقال إن مؤتمر القمة اعتمد أيضاً بياناً بشأن التعاون وما يُتخذ مستقبلاً من إجراءات بشأن تحقيق الاستقرار والمصالحة اشتمل على عدد من التدابير التي تستطيع الدول الأعضاء اتخاذها لزيادة قدرتها على الاستجابة. وذكر في هذا الصدد أن وفده يثني على مبادرة عمليات السلام العالمية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي من شأنها أن تعزز جهود المجتمع الدولي في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٣٥ - وقال إن الاتحاد الروسي اعتمد عدداً من التدابير لبناء القدرة العالمية على حفظ السلام وللقيام، على وجه الخصوص، بتدريب المراقبين العسكريين والشرطة المدنية من البلدان الأفريقية. وذكر أن ما مجموعه ٨٠ متدرباً من حفظة السلام الأفريقيين سيدرّبون كل عام حتى عام ٢٠١٠ في معهد التدريب المتقدّم الوطني الروسي لأفراد وزارة الداخلية. وأضاف أن الوزارة ستقوم أيضاً بإرسال خبراء إلى مراكز التدريب على حفظ السلام في أكرا وغانا وفيسينتسا بإيطاليا. وقال إن بلده سيشارك أيضاً في أعمال المركز دون الإقليمي للتدريب على حفظ السلام التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والموجود في هراري. وقال إن وزارة الدفاع تنظر في إمكانية تدريب ما يصل إلى ١٥ من حفظة السلام الأفريقيين كل سنة في مركز التدريب على حفظ السلام التابع للقوات المسلحة الروسية والموجود في سولنيكنوغورسك.

٣٦ - **السيد ساردينبورغ** (البرازيل): قال إن الزيادة الكبيرة التي تحققت في عمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠٣ قد أوجدت تحديات تنظيمية وسوقية ومالية هائلة. وذكر أنه لمواجهة هذه التحديات يتعيّن على الأمانة العامة أن تعمل بمزيد من التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، والتي يدخل ٩٠ في المائة منها - مثل البرازيل - ضمن البلدان النامية، وأن تصغي على وجه الخصوص إلى وجهات نظر هذه البلدان وفي طلباتها لأن ما تقدمه هذه البلدان من خدمات يجعل لها الحق في إبداء رأيها بشأن هيكل بعثات حفظ السلام.

٣٧ - وقال إن أمن القوات والشرطة والمدنيين الذين يعملون عادة في مناطق لا تبعث على الاطمئنان ينبغي أن تكون على رأس جدول الأعمال. وأضاف أن إدارة السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام بذلتا في هذا الصدد جهوداً تستحق الثناء، ولكن مما يؤسف له أن توصيات الأمين العام في هذا الشأن تم تجاهلها عند إنشاء البعثة التي سيتم إيفادها إلى تيمور-ليشتي.

٣٨ - وقال إن من المهم أيضاً ضمان صرف مستحقات البلدان المساهمة بقوات بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية، وتحسين التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين في القائمين على أمر حفظ السلام في المقر وفي الخارج. وأضاف أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن يتوافر لها التنظيم الكافي والقيادة والرقابة الموحّدة وينبغي أن تكون ولايتها واضحة سواء بالنسبة لحفظة السلام أنفسهم أو بالنسبة للحكومات والشعوب التي يتعلق بها الأمر، كما ينبغي تمويل هذه البعثات تمويلاً كافياً من ميزانية حفظ السلام. وقال إن غياب أي من هذه العوامل يُعرِّض حفظة السلام ويعرِّض الشعوب لسلام هش، كما حدث نتيجة للقرارات المتعجّلة والمكلّفة التي اتُخذت بناءً على مشورة فاسدة بالانسحاب أو بتقليل عدد بعثات حفظ السلام من أجل توفير بعض المال. وقال إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قدّمت اقتراحاً مفيدا لوضع قواعد تنظّم طُرق التصدي لمسألة الاستغلال

الجنسي من جانب حفظة السلام لضمان سلامة الإجراءات القانونية بالنسبة للضحايا والشهود والمتهمين.

٣٩ - وذكر أن التعاون مع الهيئات الإقليمية - التي أثبتت دورها الحاسم في هايتي وغرب أفريقيا والسودان - هو مجال آخر يستحق تناوله بالبحث الشامل كما حدث بالنسبة لإنشاء إطار العمل المتكامل الذي ناقشه الأمين العام في تقريره (A/60/640). وأضاف أن من المهم كذلك تعزيز إدارة عمليات نزع السلاح بالموظفين وبالتمويل لمواجهة احتياجات البعثات والتوسع في تعاونها مع الإدارات الأخرى من أجل استخدام مواردها على أكفأ وجه ممكن.

٤٠ - وذكر أنه يتعيَّن أن يُلتَزَم في عمليات حفظ السلام بشكل أقوى بتحقيق الاستقرار والتنمية في المدى الطويل بالنسبة للبلدان التي يتعلق بها الأمر، وهي مهمة لا توجَّه إليها في الوقت الحاضر سوى موارد محدودة. وأضاف أخيراً أن السلم لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل. وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل على إيجاد عقلية جديدة تنعكس في ولايات البعثات وفي الترتيبات الإدارية والترتيبات المتعلقة بالميزانية، وذلك على الأقل في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء القدرات.

٤١ - وذكر أن البرازيل، وهي من البلدان التي ساهمت بقوات منذ البداية، تشترك حالياً في بعثتين من البعثات السياسية الخاصة وفي ثماني عمليات أهمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي التزمت فيها بتحقيق الاستقرار والتنمية في المدى الطويل في أحد بلدان أمريكا اللاتينية الشقيقة. وأضاف أن البعثة نجحت في تحسين الوضع في ذلك البلد وأنه ينبغي جعل مكاسب الاستقرار واضحة بالنسبة للسكان في شكل تنمية اجتماعية ونمو اقتصادي.

٤٢ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمليات حفظ السلام هي أدوات للأمن الجماعي القادر على تفادي الأخطار وأنها أثبتت فعاليتها في السنوات الأخيرة على الرغم من زيادة تعقيدها. وذكر أن الأمين العام أشار في تقريره إلى أن ميزانية عمليات حفظ السلام في العام الماضي قد زادت إلى ٥ بلايين من الدولارات على حين أن الميزانية العادية للأمم المتحدة لم يزد مجموعها عن ٣,٨ بليون دولار. وأضاف أن هذه الملاحظة تلخِّص الآثار السياسية لحفظ السلام. وقال إن المنظمة قد أنشئت لمنع الحروب وتسوية المنازعات تسوية سلمية وأن غرضها الأصلي كان هو الوقاية وليس العلاج - وهو عكس ما يحدث اليوم.

٤٣ - وقال إن أول عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدأت في الشرق الأوسط منذ ما يزيد عن ٥٠ عاماً ولا زالت تؤدي وظائفها باقتدار وفعالية. وأضاف أن بلده يقدِّر ما قدّمه حفظة السلام من تضحيات في جميع أنحاء العالم وخاصة في الشرق الأوسط. وقال إن آخر هذه التضحيات كانت وفاة أربعة مراقبين يعملون في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على يد إسرائيل.

٤٤ - وقال إن من المهم التقيُّد بالمبادئ والمبادئ التوجيهية الرئيسية لعمليات حفظ السلام، والوزع السريع، والتعيين، وصرف المتأخرات للبلدان المساهمة بقوات. وذكر أنه يتعيَّن في عمليات حفظ السلام احترام المبادئ التي نص عليها الميثاق بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع الدول. وأضاف أن مهام حفظة السلام ينبغي أن تكون عملية ومحدَّدة تحديداً واضحاً. وقال إنه تمشياً مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤) المعنون ''المبادئ العامة لتقاسم تكاليف عمليات حفظ السلام التي تنطوي على تكاليف باهظة مستقبلاً''، فإن تمويل عمليات حفظ السلام هو مسؤولية المعتدي أو السلطة القائمة بالاحتلال.

٤٥ - وقال إنه ينبغي أيضاً تعزيز التدابير الأمنية في مقار بعثات الأمم المتحدة لضمان سلامة وأمن الأفراد الذين يكرِّسون حياتهم لهدف تحقيق السلام في العالم. وأضاف أنه ينبغي إقامة شراكة ثلاثية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لتخطيط وتنظيم ووزع عمليات حفظ السلام. وقال إن حكومته وقَّعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع إدارة عمليات حفظ السلام تتعلق بمساهماتها في نظام الترتيبات الاحتياطية لعمليات حفظ السلام.

٤٦ - **السيدة لنتونن** (فنلندا): تكلَّمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشَّحَة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا والبوسنة والهرسك والصرب، بالإضافة إلى أوكرانيا وملدوفا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يقوم بتعزيز مشاركته في عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة في إطار استراتيجية الأمن الأوروبية. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يسهم حاليا بما يقرب من ٤٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام وأنه سيكون له قريباً أكثر من ١٠ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

٤٧ - وقالت إن زيادة الحاجة إلى موظفي الأمانة العامة وحفظ السلام أدّت إلى زيادة تكاليف حفظ السلام زيادة سريعة. وذكرت أن كفاية القوات لا تُقاس، بطبيعة الحال، بالأعداد وإنما تقاس بالكفاءة المهنية وبالنوعية والمعدات والعقيدة وخاصة في هيكل فعّال من القيادة والسيطرة.

٤٨ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحّب بزيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات الإقليمية ما دامت تعمل وفقاً للمبادئ التوجيهية التي حددتها الأمم المتحدة وبدعم من مجلس الأمن وما دامت تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٤٩ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يخطِّط أيضاً للمساعدة في تعزيز قدرة حفظ السلام العملية الممتازة في المنظمة. وأضافت أن وظائف إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي زيادة تبسيطها، كما ينبغي توجيه مزيد من العناية للوزع السريع لقوات حفظ السلام ولسياسات الدروس المستفادة من أجل تحسين الأداء.

٥٠ - وقالت إن تقرير الأمين العام (A/60/640 و Add.1) حدَّد خطة إصلاح الإدارة في السنوات الخمس القادمة، وهي الخطة التي أيدها الاتحاد الأوروبي، وتضمَّن اقتراحاً هاماً لإنشاء سلك وظيفي يضم ٢ ٥٠٠ وظيفة مدنية في عمليات حفظ السلام مما يحسّن الإدارة الفعّالة لهذه العمليات. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي على استعداد أيضاً لمواصلة استكشاف الخيارات المختلفة لتعزيز قدرات الوزع السريع، وخاصة استخدام القدرات الإقليمية في هذا الصدد والتوسع في قدرة الشرطة الاحتياطية وتنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات.

٥١ - وقالت إن مبدأ حفظ السلام تطوَّر تطوُّراً كبيراً في السنوات الأخيرة فأصبح يشمل الآن مجالات متعددة مثل منع الصراع، والوساطة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وتقديم المساعدات الإنسانية، والرقابة الاستراتيجية على عملية إعادة البناء فيما بعد الصراع، والتنمية الطويلة الأجل. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يقدِّم مجموعة فريدة من الأدوات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لإدارة الصراع ومنعه، مع التركيز على تطبيق هذه الأدوات على الصراعات المحتملة وتنسيق العنصرين العسكري والمدني. وأضافت أن من الوسائل الرئيسية لتحقيق الاستفادة المُثلى من الأدوات التي تستخدمها المنظمة في إدارة الأزمات التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن.

٥٢ - وقالت إن إصلاح قطاع الأمن الذي تم تناوله بإنشاء لجنة بناء السلام له أهميته البالغة في منع الصراع وبناء السلام وتحقيق الديمقراطية في ظروف ما بعد الصراع، فضلاً عن التنمية المستدامة. وأضافت أن اللجنة ستقوم من غير شك بتشجيع عمليات حفظ السلام المنسَّقة وأن الاتحاد الأوروبي يعتزم العمل معها ومع مكتب الدعم التابع لها في تعاون وثيق فيما يتصل بنظام التخطيط المتكامل. وأضافت أن الإعلان المشتَرَك الذي صدر في عام ٢٠٠٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات أتاح للاتحاد الأوروبي تحمُّل نصيب من عبء حفظ السلام بتقديمه لأرصدة عسكرية أو أفرقة استجابة مدنية من أجل وزعها.

٥٣ - وقالت إن الوضع الخطير في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت له أولوية عالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي ساعد في بداية العام على تأمين عملية الانتخابات هناك بأن بدأ عملية من جانبه في إطار قرار مجلس الأمن ١٦٧١ (٢٠٠٦) في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذلك زاد ثقة البلد في حياد المنظمتين. وقالت إن الاتحاد الأوروبي حريص على تعميق شراكته مع الاتحاد الأفريقي أيضاً، ولهذا فإنه يؤيد التوصية الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تنص على وضع خطة لعشر سنوات لبناء السلام بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وقالت إن العمل السريع الذي قام به الاتحاد الأوروبي لضمان وزع التعزيزات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) كان دليلاً على مدى التزامه. وأضافت أن إنشاء خلية استراتيجية عسكرية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان داخل إدارة عمليات حفظ السلام هو خطوة هامة يمكن أن تتكرر مستقبلاً في بعثات أخرى.

٥٤ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي تقلقه بالغ القلق حالة الأمن المتزعزعة في كثير من البعثات، ويدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية، كما تفعل الأمانة العامة، لتعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام في الميدان، ويدين بأقوى العبارات قتل هؤلاء الأفراد في عدد من البعثات. وأضافت أن المسؤولية الأولى عن الأمن تقع على عاتق الحكومات المضيفة التي يتعيَّن عليها أن تحترم التزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف وأن تتولى محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف التي تُرتَكَب ضد أفراد حفظ السلام أو ضد مبانيهم. وأضافت أنه لا ينبغي أن يُفلت من العقاب أي فرد من أفراد حفظ السلام يثبت ارتكابه للعنف ضد النساء أو ارتكابه لجرائم ضد الإنسانية. وأضافت أن هذا السلوك السيِّئ مرفوض لأنه يضر بالغ الضرر بعلاقات أفراد حفظ السلام مع سكان البلدان المضيفة. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يسلِّم بأنه ليس من السهل إدخال مسألة حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام، ولكنه يشجِّع على استخدام قدرة حفظ السلام لحماية السكان من إبادة الجنس وجرائم الحرب والتصفية الإثنية والجرائم ضد الإنسانية.

٥٥ - **السيد ميتشو-آرث** (تايلند): قال إن الإدارة حققت نجاحاً كبيراً في التصدي للتحديات المعقّدة المتمثّلة في تنفيذ ١٨ بعثة من بعثات السلام في جميع أنحاء العالم خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة. وذكر أن من المِلحّ بالنسبة لحفظة السلام ضمان سلامة المدنيين في مناطق الصراع. وذكر أن العمل السريع هو خير وسيلة للإقلال من عدد الضحايا المدنيين ومنع الصراع من التصاعد ولهذا فإن استعداد البعثة يكون مسألة أساسية.

٥٦ - وقال إن وفده يسره أن يلاحظ أن الأمين العام قد أيّد في تقريره (A/60/640) الحاجة إلى استعراض شامل لنظام الترتيبات الاحتياطية في الأمم المتحدة. وذكر في الوقت نفسه أنه ينبغي أن تكون هناك شراكة أكبر في الاستجابة للاحتياجات العاجلة في عمليات حفظ السلام من حيث التمويل والاستعداد، وأنه ينبغي لعددٍ أكبر من البلدان

المتقدمة النمو مساعدة البلدان النامية التي كانت العمود الفقري لعمليات حفظ السلام التي تولتها الأمم المتحدة على مدى عقود.

٥٧ - وقال إن أمن حفظة السلام في الميدان هو مسألة أخرى تبعث على القلق بشكل خاص. وأضاف أن الهجمات المتزايدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان وهايتي جعلت من الأمور ذات الأولوية أن تتوافر للإدارة القدرة على جمع المعلومات التكتيكية فيما يتعلق بالتهديدات والأخطار الجديدة التي يتعرض لها أفرادها من أجل منع وقوعها.

٥٨ - وقال إن مما يؤسف له أن تصبح مسألة مثل مسألة الاستغلال الجنسي مسألة تستحق الاهتمام. وذكر أن سوء استخدام حفظة السلام أنفسهم للثقة التي وُضِعَت فيهم لا يمكن السماح باستمراره وأنه ينبغي التصدي بشكل جدّي لأي سوء سلوك من هذا القبيل. وأضاف أن حكومته تعتزم أن تشارك مشاركة أكبر في عمليات حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا حيث تعتزم زيادة قواتها في الميدان زيادة كبيرة.

٥٩ - **السيد بوري-مويتا** (كينيا): قال إن وفده لا يدخر وسعاً في المساعدة على إيجاد حلول في حالات الصراع في العالم. وذكر أنه شارك في أنشطة الوساطة التي تم القيام بها في المنطقة الأفريقية وساهم بقوات لحفظ السلام في عدد من بعثات الأمم المتحدة. وأضاف أن كينيا ستستضيف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وذكر أن وفده يؤيد كل التأييد اتجاه الأمين العام إلى إقامة شراكات تساعد على تقاسم عبء عمليات حفظ السلام. وقال إن الاتحاد الأفريقي قد برهن على استعداده لتحمُّل مسؤولية الأمن فيه. وذكر أن مساهمة كينيا تتمثل في استضافة مقر الفيلق الاحتياطي لشرق أفريقيا وإنشاء مركز التدريب لدعم السلام في كينيا. وفيما يتعلق بالاتفاق الأخير الذي تم بين إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي على بناء قدرة لحفظ السلام، ذكر أنه ينبغي أن يمتد الدعم إلى ما هو أكثر من تقديم المشورة التقنية وأن يشمل الدعم السوقي. وأضاف أنه يقترح في الواقع أن تقوم الأمم المتحدة على وجه الاستعجال باستكشاف إمكانية استخدام الاتحاد الأفريقي لأرصدة من قاعدة السوقيات التابعة للأمم المتحدة في برنديزي بإيطاليا عندما تكون هناك حاجة إلى الوزع السريع قبل تدخّل الأمم المتحدة.

٦٠ - وذكر أن القوات الكينية، إلى جانب مشاركتها في بعثات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة، شاركت أيضاً في الأنشطة الإنسانية التي تمثلت في إزالة الألغام. وذكر أنه بعد أن تم في كينيا إنشاء مركز التدريب الدولي على أعمال إزالة الألغام، تم منح مهندسي المكافحة الكينيين شهادات معيار العمل الدولي في إزالة الألغام وهم يعملون الآن في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في السودان. على أنه أضاف أن وفده يقلقه أن القوات الكينية يُدفَع لها أقل مما يدفع إلى الشركات المدنية المتعاقَد عليها مع أنها تقوم بالجزء الأهم في أنشطة إزالة الألغام.

٦١ - وقال إن وفده يسلِّم بأنه قد بُذلَت بعض الجهود الإيجابية لتحسين اختيار من يعملون في إدارة عمليات حفظ السلام، ولكنه أضاف أن ثمة حاجة ملحّة إلى علاج الاختلال في التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء في الإدارة. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ تدابير عاجلة لعلاج هذا الوضع.

٦٢ - وقال إن الأفراد المشتركين في عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة يتعيَّن عليهم أن يسلكوا بطريقة تحافظ على صورة الأمم المتحدة ومصداقيتها وحيدتها

ونزاهتها. وذكر أن أي سوء سلوك، بل وأي تصوُّر لوجود سوء سلوك، له تأثير مدمر على العلاقات مع السكان المحليين. وأضاف أن وفده لهذا يرحّب بوضع آلية توحِّد المعايير المقبولة للسلوك. على أنه ذكر أن مهمة التحقيق مع من يسيئون التصرّف أو يرتكبون أعمالاً إجرامية ومحاكمتهم ينبغي أن تترَك للدولة الأم التي ينتمي إليها المتهم مع قيام الأمم المتحدة بدور إشرافي وتقديم الدعم الإداري والسوقي اللازم. وقال إنه ينبغي أن يظل القادة الميدانيون متمتعين بحرية العمل في حدود ولاياتهم ومع الالتزام الصارم بمدونة السلوك في الأمم المتحدة.

٦٣ - **السيد ديكو** (مالي): قال إن مالي، وفاءً لقيمها التقليدية، قد أسهمت دائماً بقوات في عمليات حفظ السلام، شملت ضباطاً من قوة الدّرَك الوطنية ومراقبين وضباط شرطة، ابتداءً من عمليات حفظ السلام في الكونغو في عام ١٩٦٠، وبما في ذلك بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤؛ وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨؛ وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وأضاف أن مالي شاركت أيضاً في عمليات حفظ السلام تحت علم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٤ - وقال إن شروط اشتراك جنود مالي وقوات الأمن بها في عمليات حفظ السلام حدَّدها القرار 97-077/P-RM الصادر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧. وذكر أن مالي تنظّم دورات تدريبية لحفظة السلام في مركز بوبكر سادا ساي في كوليكورو يحضرها أيضاً متدربون من سائر بلدان غرب أفريقيا. وأضاف أن مركز تنسيق عمليات حفظ السلام الذي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتحدَّدت ولايته في متابعة أنشطة قوات مالي ونشر المعلومات عنها والمساعدة في تدريب أعضاء البعثات الجدد.

٦٥ - وقال إنه ينبغي تعزيز قدرات قوات حفظ السلام وذكر أن ذلك ينبغي، في رأي وفده، أن يتم من خلال زيادة التركيز على تقنيات إدارة الأزمات، ومعرفة البلد المتلقي، ومعرفة الأمم المتحدة ومبادئها. وقال إن هذا النهج من شأنه أن يحقق المزيد من الفعالية.

٦٦ - **السيد مورنو** (كندا): تكلم أيضاً باسم استراليا ونيوزيلندا اللتين تشكلان مع كندا مجموعة بلدان كانز CANZ، فأعرب عن قلقه لقلة الموارد المتاحة لإدارة عمليات حفظ السلام، ولكنه رحّب بالإصلاحات التي تقوم بها الإدارة لزيادة قدرتها على دعم عمليات السلام خلال العقد القادم. وقال إن الزيادة المطردة في عدد عمليات حفظ السلام وفي حجمها، تتطلب من الإدارة أن تنظر في طلب زيادة الموارد المخصصة للشعبة العسكرية وشعبة الشرطة في الميزانية مستقبلاً. وأضاف أن الشعبتين تفتقران إلى العدد الكافي من الموظفين وإلى الموارد اللازمة للتخطيط لعمليات جديدة على أساس مستمر. وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أيضاً أن تستكشف إمكانية رفع مركز المستشارين العسكريين لمستشاري الشرطة إلى رتبة الأمين العام المساعد ليكون ذلك تعبيراً عن مدى أهمية مشورة العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام المعقّدة. وذكر أن بلدان مجموعة كانز تعرض مساعدة الإدارة في تطوير العقيدة وتتطلع إلى مزيد من المعلومات عن علاقة العمل المتوقعة بين لجنة بناء السلام التي تم إنشاؤها مؤخراً والإدارات ذات الصلة بالمقر وفي الميدان.

٦٧ - وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، قال إنه يتم القيام بعمل ممتاز فيما يتعلق بالأمن ولكن ما سبق الوعد به من عمل بالنسبة لبعد السلامة في إدارة السلامة والأمن ينبغي القيام به على وجه الاستعجال. وذكر في هذا الصدد أن إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي لها زيادة قدرة مقار البعثات على تزويد أفراد البعثات بتقديرات للمخاطر.

٦٨ - وقال إن مجموعة كانز تحث الجمعية العامة على النظر في توصية وضعها فريق عامل تابع لإدارة عمليات حفظ السلام ووردت في الوثيقة A/60/696 ومؤدّاها إعادة النظر في ترتيبات دعم ضباط الأركان في الميدان، وبذلك يمكن القضاء على التمييز في المعاملة من حيث المكافآت بين ضباط الأركان والمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين الدوليين.

٦٩ - وقال إنه حدث خلال الصراع الأخير في لبنان أن دُمرت قاعدة دوريات الخيام نتيجة للقصف الجوي الإسرائيلي الذي أدّى إلى مقتل أربعة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وذكر أنه وفقاً للسياسة الحالية لإدارة عمليات حفظ السلام، حُرمَت الدول التي كان القتلى الأربعة من رعاياها من فرصة أن يكون لها ممثل بالمجلس الذي عينته الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث، كما أنه لم تُتَح لمجلس تحقيق وطني فرصة إجراء مقابلات مع موظفي الأمم المتحدة. وقال إنه بعد طلبات متكررة من البلدان المعنية قامت الإدارة، على سبيل الاستثناء، بتقديم نسخة كاملة تقريباً من تقرير مجلس التحقيق التابع لها لمساعدة الدول الأربع التي يتعلق بها الأمر على استكمال التحقيقات التي تقوم بها هي نفسها. وأضاف أنه ينبغي إعادة النظر في السياسة الحالية من جانب الإدارة نفسها ومن جانب اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية التي تُعقد في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٧.

٧٠ - وقال إن وحدات الشرطة المشكَّلة أصبحت عنصراً هاماً من عناصر البعثات المتكاملة التابعة للأمم المتحدة. على أنه ذكر أن ثمة حاجة مُلحّة إلى الانتهاء من وضع سياسة ومعايير لهذه الوحدات لضمان وجود ترتيبات واضحة للقيادة والسيطرة والإقلال من احتمال ازدواج المسؤوليات في البعثات.

٧١ - وقال إن مجموعة كانز ترحّب بمجموعة المبادرات الاستراتيجية التي تستهدف بناء قدرة شرطة مؤسسية في ظروف ما بعد الصراع. وذكر أن اشتراك شعبة الشرطة مع الدول الأعضاء في إعداد هذه المبادرات قد ثبت نجاحه وينبغي أن يستمر.

٧٢ - وأعرب عن أمله في أن يقوم فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالاستغلال الجنسي الذي لم يستطع استكمال تقريره في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن يتمكّن من ذلك في كانون الأول/ديسمبر. وأضاف أنه يتعيّن على الأمم المتحدة تنفيذ سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي من جانب جميع أفرادها في مناطق البعثات.

٧٣ - وقال إن مجموعة كانز تحث الأمانة العامة على تزويد أعضاء اللجنة الخاصة بورقة السياسة وتقدير احتياجات التعزيز الذي تم تطويره تطويراً تاماً بالنسبة لمفهوم القدرات المعزَّزة التي يمكن وزعها بسرعة ليقوموا باستعراضها قبل موعد الاجتماع التالي بوقت كافٍ. وأضاف أنه ينبغي العمل على اشتراك شعبة الشرطة في أي تطوير آخر لهذا المفهوم. وذكر أنه ينبغي بحث الخيارات بالنسبة لقدرة تحليلية استراتيجية لعمليات حفظ السلام في المقر بما يفيد تقدير الاحتياجات. وأضاف أن الأمانة العامة كانت على حق عندما سلَّمت بضرورة زيادة تطوير السياسة والمبادئ التوجيهية لمراكز العمليات المشتركة ومراكز تحليل البعثات المشتركة. وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تتصدى لمسألة الاستخبارات. وقال إنه يتعيّن على الأمم المتحدة عند التصدي للبعثات المعقّدة المتعددة الأبعاد أن تكون لها القدرة الكاملة على جمع المعلومات وتحليلها. وأضاف أنه ينبغي القيام باستعراض لهذا الغرض من جانب الإدارة بالتعاون مع اللجنة الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.